

المرآة

شؤون فلسطينية

2016/06/08 م

1437 هـ - 2015 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3..... حمدان: لقاء قريب بين حماس وفتح في الدوحة لتحريك المصالحة.....
 - 3..... مسؤول يكشف عن شروط حركة فتح الثلاثة لاتمام المصالحة مع حماس
 - 5..... الشكعة: الوضع الأمني في غزة أفضل من الضفة.....
 - 5..... ماذا وراء مبادرة السيسي؟
 - 8..... استطلاع: ثلثي الفلسطينيين يطالبون باستقالة عباس..وغالبية ترى السلطة عبئ على الشعب!.....
 - 9..... موقع عبري يتناول مكانته في السجن: ماذا يحدث مع مروان البرغوثي؟.....
 - 10..... الديمقراطية تطالب دول غرب أوروبا بالتراجع عن ترشيحها لإسرائيل لرئاسة اللجنة الأممية لمكافحة الإرهاب
 - 11..... بركة: جولة جديدة من حوار المصالحة في الدوحة
 - 11..... عضو بمركزية فتح : عباس في الدوحة الأسبوع القادم وتوقعات بقاء مشعل.....
 - 12..... وفد حركة المقاومة الشعبية يجتمع مع المسؤولين المصريين.....
 - 13..... صحيفة: وفد فتحاوي بالقاهرة لترتيب لقاء الفصائل.....
- “رأي اليوم” تكشف: المسؤولون المصريون لم يناقشوا بعمق ملف المصالحة مع الفصائل الفلسطينية وعقد الإطار المؤقت للمنظمة وقدموا وعد غير ملزم بفتح معبر رفح ثلاث أيام شهريا.. والنقاش تركز على مبادرة السيسي للسلام...13



حمدان: لقاء قريب بين حماس وفتح في الدوحة لتحريك المصالحة

بيروت / غزة - أحمد المصري فلسطين أون لاين 2016\6\8

كشف مسؤول العلاقات الدولية في حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، أسامة حمدان، عن عقد لقاء خلال الأيام القريبة القادمة في العاصمة القطرية الدوحة، بين أعضاء من قيادة حركته، وحركة فتح، وذلك بما يخص ملف المصالحة الوطنية.

وقال حمدان في تصريح خاص لصحيفة "فلسطين"، أمس: إن اللقاء يأتي استكمالاً للقاء الثاني الذي عقد في الدوحة آنفاً، والذي حصل خلاله جملة من التفاهات الايجابية، واشترط في حينها عرضها على المستويات القيادية العليا.

وأضاف "نحن في حماس كان موقفنا إيجابياً تماماً حول ما جرى خلال اللقاء الثاني، غير أن تسريبات وصلت عن وجود موقف سلمي من قيادة فتح"، مشيراً إلى أنه جرى مؤخراً الاتفاق على عقد لقاء جديد، وتسوية الأمور والوصول لخلاصة حقيقية لملف المصالحة، معبرا عن أمله أن يكون اللقاء خلال أيام.

ولفت حمدان إلى أن اللقاء الجديد القادم سيبنى على معالجة نقطتين أو ثلاث بقيت عالقة خلال اللقاءات السابقة، مؤكداً بقوله "في حال تم التفاهم عليهما فأعتقد اننا سنكون وصلنا إلى آلية لتطبيق المصالحة والمضي قدماً في هذا الاتجاه بما يعزز الوحدة الوطنية وما يقوي الشعب الفلسطيني بشكل عام في مواجهة التحديات الراهنة، في الضفة، وحصار غزة أو أي تحديات تحاول ان تفرض حلاً سياسياً غير مقبول للفلسطينيين".

ونوه إلى عدم وجود اتفاق لتحديد لقاء ما بين رئيس السلطة محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، مبيناً أن المرجو من اللقاء القادم أن يصل لاتفاق نهائي وتفصيلي يؤدي إلى حل كل العقد التي حالت دون تنفيذ اتفاق المصالحة.

وأشار حمدان إلى أن التحضير للقاء تم عبر اتصالات جرت بصورة مباشرة ما بين قيادة الحركتين فتح وحماس، إضافة لاتصال من الوسيط القطري الذي لعب دوراً وسيطاً في اللقاء الأول والثاني في الدوحة.

وشدد حمدان على أن اتمام ملف المصالحة الفلسطينية ومعالجته، بما ينهي حالة الانقسام، هو محط أمل عند الشارع الفلسطيني بكافة أطرافه، وأن عدم السير باتجاه تحقيق هذا الأمل للشعب الفلسطيني "هو أمر جد شنيع".

مسؤول يكشف عن شروط حركة فتح الثلاثة لاتمام المصالحة مع حماس

رام الله\سما\ 2016\6\8

استبعد مسؤولون في حركة "فتح" التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) التوصل الى اتفاق مصالحة جديد مع حركة "حماس" إلا في حال موافقة الأخيرة على تحفظات حركة "فتح".

وتلقى أبو مازن مؤخراً دعوة من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد لزيارة الدوحة الشهر الجاري للبحث في موضوع المصالحة الوطنية بين حركتي "حماس" و"فتح" والوضع السياسي.

وقال مسؤولون في حركة "حماس" لصحيفة "الحياة اللندنية" إن أمير قطر سيبحث مع الرئيس عباس فرصة المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس" وتشكيل حكومة وحدة وطنية.



ونقلت الصحيفة عن مسؤول رفيع في "حماس" أن أمير قطر كان دعا الرئيس عباس قبل أشهر لزيارة الدوحة ولقاء رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل وبحث موضوع المصالحة معه، "لكن الرئيس عباس اقترح على أمير قطر أن يرسل وفداً للقاء قيادة حماس والتباحث معها في أسس المصالحة، وفي حال التوصل إلى اتفاق يأتي هو، أي عباس، ويلتقي مشعل، ويعلنان الاتفاق معاً".

وكان وفداً "فتح" و "حماس" توصلاً قبل ثلاثة أشهر إلى تفاهات على أسس المصالحة، لكن اللجنة المركزية لحركة "فتح" تحفظت عن بعض بنود هذه التفاهات التي نصت على تطبيق اتفاق القاهرة، بما يضمن دمج أجهزة الأمن، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة "حماس"، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بمشاركة "حماس" و "الجهاد الإسلامي"، وحل مشكلة الموظفين الذين عينتهم حكومة "حماس" عبر دفع سلف مالية لهم.

وكشف مسؤول في "فتح" لـ "الحياة"، أن اللجنة المركزية وضعت ثلاثة تحفظات على التفاهات، الأول إصرارها على إعلان "حماس" قبول البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، والثاني رفضها إبقاء الموظفين الذين عينتهم "حماس" في مواقعهم وتقديم سلف مالية شهرية لهم إلى حين التوصل لحل لقضيتهم، والثالث رفضها عودة المجلس التشريعي للعمل فور تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والاستعاضة عن ذلك بعقد اجتماعات للكتل البرلمانية في المرحلة الأولى.

وقال مسؤولون في "حماس" إن الحركة هي التي طلبت من قطر التدخل لدى الرئيس عباس من أجل المصالحة وحل مشكلة قطاع غزة الذي يخضع إلى حصار قاس. وتشهد جهود المصالحة حراكاً لافتاً، إذ استضافت سويسرا الأسبوع الماضي اجتماعاً دولياً للبحث في المصالحة الفلسطينية وشروط تحقيقها، ومنها توفير الأموال اللازمة لإعادة إعمار غزة، وفتح القطاع على العالم الخارجي.

وشارك في اللقاء ممثلون عن الاتحاد الأوروبي والصين واليابان واللجنة الرباعية الدولية، وأبدت هذه الأطراف استعدادها للمشاركة في إعادة إعمار غزة في حال إقامة حكومة وحدة وطنية.

ورجح مسؤولون في "فتح" أن يزور الرئيس عباس العاصمة القطرية الأسبوع المقبل. ولم يستبعد المسؤولون أن يعقد لقاء مع مشعل بناء على طلب أمير قطر، لكنهم استبعدوا التوصل إلى اتفاق مصالحة جديد إلا في حال موافقة "حماس" على تحفظات "فتح".

وقال مسؤول رفيع لـ "الحياة": "نعتقد أن مشعل سيطلب من الرئيس عباس التساهل في موضوع الموظفين بعد إعلان سويسرا موافقتها على توفير دعم مالي دولي لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة بما يكفل إعادة الإعمار ودفع رواتب الموظفين".

ويرى العديد من المراقبين وجود فرصة للتوصل إلى اتفاق مصالحة في حال موافقة "حماس" على شروط الرئيس عباس، أو في حال إعادة إحياء العملية السياسية، سواء بالجهود الفرنسية أو المصرية. ويرجح المراقبون أن يعمل الرئيس عباس على توحيد الجبهة الداخلية في حال عودته إلى المفاوضات.

وكان عضو المكتب السياسي لـ "حماس" الدكتور موسى أبو مرزوق أعلن قبل أيام وجود فرصة في شهر رمضان للتوصل إلى اتفاق مصالحة، في إشارة على ما يبدو إلى الجهود الدولية والقطرية المتجددة.



قال غسان الشكعة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، إن نتائج التحقيقات بشأن محاولة اغتياله قبل عدة أيام، لم تسفر عن معرفة الجهة التي تقف خلفها لهذه اللحظة، ولا تزال الأجهزة الأمنية تواصل بحثها لمعرفة الفاعلين.

وأكد الشكعة لـ"الرسالة نت"، أنه سيجتمع مع رئيس السلطة محمود عباس السبت المقبل، وسيطلب منه إعطاء أوامر للإسراع في البحث عن الجناة، مشيراً إلى وجود معلومات بحوزته حول الجهات المفترضة التي تقف خلف محاولة اغتياله.

وأضاف "لدينا معلومات من خلال تحليلها يمكن ان نصل الى الجهة الفاعلة"، مؤكداً أنّ "الوضع لدينا مختلف في الضفة المحتلة، والوضع الأمني في غزة أفضل".

وأوضح الشكعة أن محاولة اغتياله تأتي كرسالة من بعض الجهات في إطار "الصراعات الداخلية": لمحاولة منعه الترشح لانتخابات البلدية مجدداً، رافضاً في الوقت ذاتها اعتبارها جزءاً من الرسائل السياسية الموجهة اليه.

وجدد رفضه توصيف نفسه جزءاً من تيار بعينه بالضفة المحتلة، في رد على اتهامه أنه متعاطف مع محمد دحلان القيادي المفصول من فتح.

وقال "أنا لا ألعب في التيارات التي أعادت قضيتنا إلى الورا".

وشهد مخيم جنين خلال اليومين الماضيين اشتباكات عنيفة بين أجهزة أمن السلطة وعائلة جرادات، أدى لقتل 3 من أفراد العائلة التي هاجمها أمن السلطة.

وفي السياق ذاته، نفى الشكعة ما روجته وسائل إعلامية حول استقباله لمسؤولين أردنيين دون علم الرئاسة الفلسطينية.

وأضاف: "عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني الأسبق، زارني بعلم الرئيس والتقى به ومع رئيس الحكومة رامي الحمد الله ضمن مواعيد حددها، وكان تحت أمن حرس الرئاسة".

وأوضح الشكعة أن ما تحدث به عبد السلام عن إقامة كونفدرالية بين الأردن والسلطة الفلسطينية كان رأياً شخصياً منه، وهو أمر لا يتحقق لعدم توفر الشروط القانونية "وهي إقامة دولة فلسطينية وإجراء استفتاء شعبي للموافقة على ذلك".

ماذا وراء مبادرة السيسي؟

2016\6\8

الجزيرة نت

مؤمن بسيسو

النداء أو المبادرة التي أطلقها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مؤخراً بهدف إعادة الروح لمسيرة التسوية الفلسطينية الإسرائيلية وإنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، لا تنبئ على أسس موضوعية، وتستبطن أغراضاً أقرب ما تكون إلى الدعاية الشخصية المجردة، والرغبة في إعادة تصدُّر المشهد السياسي داخليا وخارجيا.

الدوافع والأسباب

لا يخفى على أحد حجم الأزمة الداخلية وطبيعة التحديات التي يواجهها السيسي حالياً على مختلف الأصعدة والمستويات.



أول الأخطار والتحديات التي تقض مضجع السيسي تكمن في النقد الداخلي المطرد الذي يحمله مسؤولية الفشل في مواجهة الأزمات المصرية الداخلية، والذي بلغ حدّ الدوائر المقربة منه التي جاهر البعض منها بنقد الرجل في وسائل الإعلام وعلى رؤوس الأشهاد، بعد أن كان مجرد نقد الرئيس يعتبر أهم المحظورات وأخطر المحرمات في مرحلة ما بعد الانقلاب على مرسي وسيطرة السيسي والمؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم في البلاد.

بل إن بعض التقارير الحساسة التي وضعت على طاولة السيسي تحدثت عن اتجاه قوي داخل بعض أجنحة النظام المصري والعديد من القوى السياسية والجماعات الحزبية التي دعمته طوال المرحلة الماضية، بمباركة بعض القوى الإقليمية والدولية لتنحية الرجل واستبداله بزعيم آخر أكثر قبولا على المستوى الداخلي والخارجي، وأكثر قدرة على التعاطي مع مكونات المجتمع المصري والتفاعل مع أزماته المختلفة.

لذا، فإن استشعار السيسي للخطر القادم يدفعه لعمل كل ما من شأنه تكريس زعامته الداخلية، ومحاصرة جهود تنحيته واستبداله عبر صناعة أدوار جديدة ذات صدى وبريق على المستوى الداخلي والخارجي.

في ذات الوقت يشهد الوضع الاقتصادي تدهورا متزايدا في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتضاعف المشكلات والهموم المعيشية للغالبية الساحقة من المصريين، وهو ما رفع حدة النقد للسياسات الاقتصادية التي ينتهجها نظام السيسي، وقذف بالرجل في دائرة الاستهداف وتحمل المسؤولية.

من هنا فإن الرغبة في التغطية على الأزمات الداخلية الخائفة أملت على السيسي إطلاق فقاعات سياسية وإعلامية كبيرة بهدف تلهية الشعب المصري، ولو جزئيا، عن معضلاته العميقة ومعاناته الكبرى.

بين هذا وذاك يحاول السيسي جاهدا إعادة مصر إلى سابق عهدها ودورها الإقليمي بعد أن ظل منكفئا على الشأن المصري الداخلي وصراعاته المريرة طيلة السنوات الماضية.

وفي كل الأحوال يأمل السيسي أن يحظى بدور ومكانة على الساحة الإقليمية والدولية انطلاقا من أهمية وحساسية ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فضلا عن ملف المصالحة الفلسطينية الداخلية، بما يمكنه من استثمار ذلك في إطار المشهد المصري المضطرب، وتثبيت أقدامه وترسيخ ذاته في صلب المعادلة السياسية والاجتماعية المصرية الداخلية.

العقبة الإسرائيلية

يبدو جهد السيسي الرامي إلى جمع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على طاولة المفاوضات في ظل المواقف المتباعدة بينهما، أمرا مستحيلا بكل معنى الكلمة، وأشبه ما يكون بالسراب الذي يستحيل وقوعه تحت أي ظرف من الظروف.

ثمة عوائق شكلية وموضوعية تحول دون بلورة أي صيغة توافقية أو مقارنة للتسوية بين الطرفين، وتحبط أي محاولة لتقريب المواقف وتضييق الفجوات بين رؤية وسياسات الجانبين.

شكلا، فإن دخول مصر على خط التنافس مع فرنسا التي عقدت مؤتمرا دوليا للسلام مطلع شهر يونيو/حزيران الجاري، قد يشكل خيارا جيدا لإسرائيل، لكنه لا يشكل -قطعا- خيارا مفضلا لدى أبو مازن والسلطة الفلسطينية.

فالرئيس الفلسطيني عباس لا يحتفظ بعلاقات متميزة أو فوق العادة مع السيسي الذي ينسج علاقات تحالف وثيقة مع خصمه اللدود محمد دحلان، ويدرك أن السيسي لا يملك، بل ولا يرغب، في لعب دور ضاغط على إسرائيل، وأن أقصى ما يمكنه فعله لا يتعدى السعي لترتيب لقاءات بروتوكولية ومراسم احتفالية بين الجانبين، دون أي قدرة فعلية أو خوض حقيقي في تفاصيل الأزمة التفاوضية بينهما.



لذا، فإن قبول أبو مازن بعرض السيسي وتساقوه مع خطته الرامية إلى جمع الطرفين أيا كانت النتائج، يشكل انتهاكا سياسيا ووطنيا بامتياز، ووصفة أكيدة للإيقاع به على المستوى الفلسطيني الداخلي.

في الوقت ذاته يعلق أبو مازن والسلطة آمالا بدرجة أو بأخرى على المؤتمر الدولي الذي دعت إليه فرنسا مطلع يونيو/حزيران القادم لجهة إحراج الموقف الإسرائيلي، وتسجيل نقاط إضافية في المرمى الإسرائيلي على الساحة الدولية.

ولا شك أن القضايا التي يُتوقع أن تثار داخل أروقة واجتماعات المؤتمر، وطبيعة النقاشات الخاصة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والرؤى والمواقف السياسية التي ستنتقل عبر الأثير من لدن الدول والحكومات المشاركة، كل ذلك يميل بوضوح لصالح الموقف الفلسطيني في مواجهة الموقف الإسرائيلي الذي يرفض تقديم أية بادرة حسن نية لإنجاح المفاوضات، وعلى رأسها تجميد الاستيطان وفق المطلب الرئيس للسلطة، وهو ما يجعل أبو مازن والسلطة أكثر تفاعلا مع الجهد الفرنسي دون أي جهد آخر، رغم قناعة السلطة أن قدرة المؤتمر على توليد إجراءات عملية فاعلة لكبح التغول والتشدد الإسرائيلي لا تتجاوز الصفر.

موضوعيا، فإن حقيقة المواقف الإسرائيلية التي يعلنها نتنياهو صباح مساء لا تدع أي فرصة أو مجال للتفاوض بإمكانية إحراز شيء ما، ولو كان يسيرا، وهذا ما تدركه السلطة على وجه اليقين، وتبني عليه كافة تحركاتها التي تستهدف إحراج الموقف الإسرائيلي وحشره في الزاوية دوليا فحسب، والعمل على تخفيف الضغط عن موقف السلطة في ظل الخارطة الدولية المعروفة وموازين القوى السائدة حاليا.

وسط هذه الحقول المغمومة يتحرك أبو مازن بحذر شديد في إطار التعاطي مع نداء السيسي، ولا مفر أمامه من التنصل من محاولات السيسي لعقد لقاء ثلاثي يجمعه بنتنياهو وأبو مازن، لأن هذا اللقاء الذي يحاول السيسي عقده يشكل فخا خطيرا بكل ما تحمله الكلمة من معان.

وبين الموقف الإسرائيلي المدعوم أميركيا الذي ينحاز إلى نداء وجهه السيسي ويجاهر برفض المبادرة الفرنسية، وبين موقف أبو مازن والسلطة الذي يؤيد بقوة المبادرة الفرنسية، يبدو أي حديث مستقبلي عن استحقاقات جادة لعملية التسوية اجترارا للعبث الممزوج بالغباء السياسي، وهو ما يضع جهد السيسي -قطعا- في خانة الفشل المحتم.

العقبة الفلسطينية الداخلية

لا يبدو مصير جهد السيسي حيال ملف المصالحة الفلسطينية الداخلية أفضل حالا من ملف التسوية والمفاوضات بين السلطة وإسرائيل.

ومما يبدو، فإن نداء السيسي الذي وجهه إلى حركتي فتح وحماس لتحقيق المصالحة لا يعدو كونه نداء إعلاميا، استهلاكيا، بالدرجة الأولى، ولا تتوفر أية إشارة أو بادرة على إمكانية تغذيته بآليات عملية قادرة على جمع الطرفين وإنهاء الخلاف بينهما.

فالرئيس المصري لا تخفى عليه حقيقة مواقف الحركتين وافتقارهما إلى الإرادة الوطنية لإنهاء الانقسام لاعتبارات وأجندات مصلحة بحتة، وأن المشكلة لا تكمن في إبرام الاتفاقات بينهما بقدر ما تكمن في غياب الإرادة وانعدام القرار.

وفي الواقع فإن السيسي لن يجد عنوانا ذا صدى يحظى بأوسع قدر من التفاعل كملف المصالحة الفلسطينية الداخلية الذي يشكل حالة أرق مزمنة لغالبية الشرائح والقطاعات الشعبية الفلسطينية، وملفا حيويا للكثير من أبناء الأمة المحيين للشعب الفلسطيني الذين يسوؤهم استمرار الانقسام وتداعياته السلبية في حياة الفلسطينيين وقضيتهم الوطنية.

وكل ما يبتغيه السياسي أن تدور عجلة الإعلام لتنتطق باسمه وتشيد بجهوده وتمجّد نداءه الرامي إلى توحيد صف وموقف الفلسطينيين، وأن تنصرف الأنظار-ولو مؤقتا- عن ثقل الأعباء وخطورة الأزمات التي تعصف بالواقع المصري الراهن. وبعيدا عن النتائج والمخرجات المعروفة سلفا، فإن المكاسب التي سيجنيها السياسي من وراء التبني الظاهري لملف المصالحة الفلسطينية تبدو جيدة عموما، إلا أن أثارها تبقى قصيرة المدى وسريعة التبخر والدوبان.

فالدور المصري إزاء ملف المصالحة، في غياب تفاعل حركتي فتح وحماس مع نداء السياسي، لن يكون أكثر من دور بروتوكولي لا تتجاوز حيويته وسائل الإعلام، ما يعني أن بقاء السياسي في دائرة الأضواء، فيما يخص هذا الملف كما يرغب ويشتي، لن يدوم طويلا.

وما يعزز هذه الرؤية أن القاهرة لم تبادر إلى أي خطوة عملية باتجاه جمع حركتي فتح وحماس حتى اللحظة، ولم تصدر عنها أية تصريحات أو متابعات سياسية لاحقة لنداء السياسي تفيد برغبتها في إعادة حمل وتبني ورعاية ملف المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، وتقتصر الأمر على الجانب الإعلامي لا غير.

والتفسير الأدق للموقف المصري الرسمي تجاه ملف الانقسام الفلسطيني الداخلي يذهب باتجاه رغبة القاهرة على المستوى التكتيكي القريب في محاولة استخدام حماس وظيفيا على صعيد حماية الحدود واستجلاب تعاونها الأمني بخصوص الأوضاع في سيناء، دون إحداث أي تغيير جوهري على طبيعة ومسار العلاقة معها أو منحها طوق النجاة عبر فتح معبر رفح، ورهن مستقبل العلاقة معها بتطورات الزمن الكفيلة بإضعافها وحملها على الاستسلام أو الانكسار بسبب ثقل وشدة الحصار.

باختصار، فإن السياسي، عبر هذه المبادرة ذات النسق الدعائي البحت، يحاول الهروب إلى الأمام، وابتدركل ما يؤخر خروجه من المشهد السياسي المصري في ظل شدة الاحتقان وثقل الأزمات المصرية الداخلية، ويحاول إثبات ذاته كلاعب أساس ورقم صعب يصعب تجاوزه في إطار المعادلة المحلية والإقليمية.

ومع ذلك، سرعان ما تذهب السكره وتأتي الفكرة، وتعود الأزمات لتنتصب من جديد في وجه الجميع دون رتوش أو مساحيق.

استطلاع: ثلثي الفلسطينيين يطالبون باستقالة عباس..وغالبية ترى السلطة عبئ على الشعب!

أمد/ رام الله - رويترز: 2016\6\8

أظهرت نتائج استطلاع للرأي نشرت نتائجه يوم الثلاثاء أن نصف الفلسطينيين يعتقدون أن جولة المواجهة الاخيرة التي اندلعت مع إسرائيل قبل أشهر قد انتهت.

وقال الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية "الجمهور منقسم إلى قسمين متساويين في تقديره بأن الهبة الشعبية قد انتهت: 48 في المئة يوافقون على ذلك و48 في المئة لا يعتقدون بذلك".

وأدت المواجهات بين الفلسطينيين وإسرائيل التي بدأت في شهر أكتوبر تشرين الأول الماضي إلى مقتل ما يقارب من 200 فلسطيني و28 إسرائيليا وكان آخرها وفاة شاب فلسطيني يوم الاثنين متأثرا بإصابته بطلق ناري في الرأس خلال مواجهات في مدينة نابلس يوم الجمعة الماضي.

وشمل الاستطلاع الذي أجري في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة بين الثاني والرابع من يونيو حزيران مقابلات مباشرة مع عينة عشوائية بلغت 1270 شخصا بالغا في 127 موقعا سكانيا وكانت نسبة الخطأ 3 في المئة.



ويظهر الاستطلاع تأييد 50 في المئة من المستطلعة آراؤهم للمبادرة الفرنسية التي تم تعريفها لهم بأنها تدعو "لتشكيل مجموعة دعم دولية للمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية وعقد مؤتمر دولي للسلام لإيجاد تسوية على أساس حل الدولتين وفي إطار المبادرة العربية ووفق جدول زمني محدد".

وأوضح الاستطلاع أنه عند سؤال الجمهور عن مدى توقعاته للمبادرة الفرنسية بالنجاح في تعزيز فرص التوصل لسلام فلسطيني-إسرائيلي قال 29 في المئة فقط إنهم يتوقعون النجاح لهذه المبادرة في ذلك فيما قال 59 في المئة إنها لن تنجح. وأضاف الاستطلاع "ويبدو هنا الفرق واضحا بين سكان الضفة والقطاع حيث ترتفع نسبة توقعات النجاح في قطاع غزة لتصل إلى 39 في المئة فيما تنخفض في الضفة الغربية لتصل إلى 22 في المئة".

وعقد في العاصمة الفرنسية باريس في الثالث من الشهر الجاري الاجتماع التحضيري لمبادرة السلام الفرنسية بمشاركة 25 من وزراء الخارجية العرب والأوروبيين والولايات المتحدة وصدر عنه بيان ختامي حظي بانتقادات فلسطينية لعدم احتوائه على آليات أو جداول زمنية للمفاوضات.

وبحسب نتائج الاستطلاع فإن الرئيس الفلسطيني محمود "عباس وفتح والسلطة الفلسطينية بشكل عام يبقون في وضع هش حيث أن ثلثي الجمهور يطالبون باستقالة الرئيس ولم تتمكن فتح من تحسين وضعها على الإطلاق خلال الأشهر الثلاثة الماضية".

وأضاف الاستطلاع "وترى أغلبية الجمهور أن السلطة الفلسطينية قد أصبحت عبئا على الشعب الفلسطيني". وأبدت نسبة 68 في المئة من المستطلعة آراؤهم اعتقادهم أن القيادة الفلسطينية غير جادة في وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل.

وأظهر الاستطلاع أن 46 في المئة من المشاركين يرجحون احتمال انهيار السلطة وعودة الإدارة المدنية (الإسرائيلية) فيما رجح 41 في المئة احتمال تراجع إسرائيل في حال قررت القيادة الفلسطينية وقف تطبيق اتفاق أوسلو.

موقع عبري يتناول مكانته في السجن: ماذا يحدث مع مروان البرغوثي؟

أمد/ رام الله: 2016\6\8

نشر الموقع العبري "المصدر" تقريرا عن القائد مروان البرغوثي، تناول ظروف اعتقاله، جاء فيه:

حتى وقت قريب كان مروان البرغوثي مسجوناً في غرفة فيها، بالإضافة إليه، أسيران فقط، وهذه ظروف سجن تتناسب مع منصبه الرفيع باعتباره كان رئيس التنظيم (فصيل مسلح تابع لحركة فتح) خلال الانتفاضة الثانية، وتمت محاكمته بخمسة أحكام بالسجن المؤبد لضلوعه في عمليات قُتل فيها عشرات الإسرائيليين.

في الأسابيع الأخيرة، طرأ تغيير واضح للأسوأ في الظروف المعيشية للأسير البرغوثي. لقد نُقل من سجن ريمون إلى سجن آخر ثم إلى سجن جلبوع، حيث إنه مسجون في غرفة فيها 9 سجناء آخرين، بالإضافة إليه، ولا يصل أي سجين إلى مكانته بل إن بعضهم صغار جدا في العمر أو أنهم معتقلون بسبب ارتكاب جرائم خفيفة نسبياً مثل إلقاء الحجارة.

هناك فجوة كبيرة بين مكانة مروان البرغوثي العامة خارج السجن - حيث يتم الحديث عنه باعتباره مرشحا لخلافة أبو مازن، وهناك من يحاول تقديمه إلى جائزة نوبل للسلام، ويخطط آخرون لإطلاق حملة دولية لإطلاق سراحه، وبين الواقع الذي يعيشه داخل السجن.



يجد البرغوثي داخل السجن صعوبة في التأسيس لزعامة قوية لنفسه بين الأسرى. يجب ذكر الحقيقة عندما يكون الأمر متعلقاً أيضاً بالانقسام التام بين حماس وفتح بين جدران السجن. يتصرف الأسرى من كلا التنظيمين بشكل منفرد تماماً، اقتصادياً وتنظيمياً.

وفي حين أن أسرى حماس يتصرفون بشكل منظم وجاد، مع إجراء انتخاب كل عامين للقيادة القطرية للأسرى وكل أربعة أشهر للقيادة في كل سجن، فإن الأمور في فتح أكثر تعقيداً وتتعلق أولاً وقبل كل شيء بالانتماء الإقليمي. إن التقسيم الإقليمي مهم جداً، فهو لا يقتصر على المحافظات فقط (نابلس، رام الله وما شابه)، بل يتطرق أيضاً إلى انتماءات مدنية أو قروية محددة.

في مثل هذا الوضع، لا يُعتبر البرغوثي قادراً على غرس الانضباط لدى أسرى فتح في السجن، وإنما فقط أولئك الذين هم من منطقة رام الله. وتذكر حادثة حاول فيها قيادة إضراب احتجاجاً على ظروف المعيشة للأسرى. لذلك طالب الأسرى بإعادة وجبتهم الصباحية وعدم تناولها (نوع من الإضراب سهل نسبياً، وخصوصاً نظراً لحقيقة أن هناك للأسرى مصادر طعام مستقلة لا تتعلق بالوجبات داخل السجن)، ولكن هذا الإضراب لم يصمد أكثر من أيام معدودة فكسر.

يمكن التلخيص والقول إنه إذا كان هدف قادة الحملة الدعائية من أجل إطلاق سراح البرغوثي هو إظهاره كرمز لمقاومة إسرائيل، فإنه من المرجح أن يحققوا نجاحاً. في المقابل، فإن مهاراته القيادية داخل فتح وخارجها، تحظى بدرجة منخفضة جداً.

الديمقراطية تطالب دول غرب أوروبا بالتراجع عن ترشيحها لإسرائيل لرئاسة اللجنة الأممية لمكافحة الإرهاب

أمد/ غزة: 2016\6\8

طالب عضو المكتب السياسي للجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين طلال أبو ظريف، دول غرب أوروبا بتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية عن ترشيح إسرائيل لرئاسة اللجنة السادسة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بمكافحة الإرهاب وقضايا القانون الدولي بما في ذلك البروتوكولات الملحقة باتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب والانتهاكات التي ترتكبها الدول .

واستهجن أبو ظريف الترشيح لإسرائيل التي تمارس كل أشكال الإرهاب والقتل بحق شعبنا وأرضه ومقدساته، وتواصل انتهاكها الصارخ للقانون الدولي والإنساني وتضرب بعرض الحائط كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة التي لم توقع ولم تعترف بها دولة الاحتلال.

وأوضح القيادي في اللجنة الديمقراطية أن تقارير العديد من اللجان الأممية أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن دولة الاحتلال ارتكبت من المجازر بحق المدنيين بما لا يؤهلها لهذه المسؤولية وتقرير غولدستون الأخير مثالا صارخا على هذه الجرائم . مطالباً مجموعة دول غرب أوروبا بالتراجع عن هذا الترشيح.

وحيا أبو ظريف كافة الدول بما فيها المجموعة العربية والإسلامية التي تعمل من أجل عرقلة هذا الترشيح، معتبراً إياها خطوة في الاتجاه الصحيح لأجل تحقيق العدالة وحماية القانون الدولي والإنساني.



أكد ممثل حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في لبنان علي بركة أن المصالحة الفلسطينية هي مصلحة فلسطينية وضرورة وطنية.

وقال بركة في تصريحات له الثلاثاء 2016-6-7 "لا بد من امتلاك عناصر قوة للقضية الفلسطينية وتمثل بالمصالحة والوحدة الوطنية الفلسطينية والاستمرار في انتفاضة القدس".

وكشف بركة النقاب عن جولة حوار جديدة بين حركتي "حماس" و"فتح" بالدوحة خلال شهر رمضان، وأعرب عن أمله أن تتحقق المصالحة الفلسطينية وتكون هدية هذا الشهر المبارك لشعبنا الفلسطيني.

وطالب ممثل "حماس" الرئيس عباس وقيادة حركة "فتح" بالعمل على ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية وديمقراطية، والمصالحة الفلسطينية هي المدخل الطبيعي لذلك.

كما وشدد بركة على أن "حركته جادة بالمصالحة الفلسطينية لأنها تعتبر أن المصالحة تخدم مشروع المقاومة واستمرار الانتفاضة، معتبراً أن أفضل وسيلة لمواجهة الاحتلال هي الوحدة الوطنية الفلسطينية".

وبخصوص المبادرة السويسرية أشار بركة إلى "أن المبادرة تعالج مسألة مهمة في ملف المصالحة، وهي تأمين رواتب الموظفين المدنيين في حكومة غزة السابقة، آملاً من الاتحاد الأوروبي تبني كل الموظفين في قطاع غزة".

كما وجدد ممثل "حماس" في لبنان، رفض المبادرة الفرنسية، "لأن هذه المبادرة جاءت لتصفية القضية الفلسطينية وتقديم مزيد من التنازلات للعدو الصهيوني على حساب القضية الفلسطينية، مضيفاً أن هذه المبادرة تتحدث عن حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس التعويض وليس العودة".

وعن إجراءات وكالة "الأونروا" أكد ممثل "حماس" على أن "هذه الإجراءات هي سياسية بامتياز تنسجم مع السياسة الأميركية، وتهدف إلى إنهاء قضية اللاجئين عبر تراجع وكالة الأونروا بشكل تدريجي عن القيام بمسؤولياتها تجاه اللاجئين، وقذف الملف بوجه الدول العربية المضيفة ومنها لبنان، مشيراً إلى أن الإدارة الأميركية هي التي تتحكم بقرارت وكالة الأونروا".

وكشف بركة النقاب عن لقاء قريب سيجمع لجان الفصائل الفلسطينية بالمدير العام لوكالة "الأونروا" برعاية الدولة اللبنانية ممثلة باللواء عباس إبراهيم، لتقييم آخر ما توصلت إليه الحوار بين الجانبين.

وأكد بركة على أن الدولة اللبنانية تدعم مطالب اللاجئين الفلسطينيين، مشيراً إلى أن "المعركة ما زالت مستمرة مع وكالة الأونروا، خصوصاً أن وكالة الأونروا ما زالت تتخذ إجراءات أحادية الجانب بحق اللاجئين الفلسطينيين"، على حد تعبيره.

عضو بمركزية فتح : عباس في الدوحة الأسبوع القادم وتوقعات بلقاء مشعل

رام الله \سما\ 2016\6\8

كشفت عضو في اللجنة المركزية لحركة "فتح"، عن اعتزام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس التوجه إلى الدوحة، خلال الأسبوع المقبل، وذلك استجابة لدعوة قطرية.

وأكد القيادي الفتحاوي، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، لموقع لـ"الرسالة نت" الموالي لحركة حماس الثلاثاء، أن الرئيس عباس قبل الدعوة، وأوعز للجهات المختصة بالتجهيز لزيارة العاصمة القطرية، وسيتم الإعلان عن موعدها رسمياً خلال أيام قليلة.

وأوضح أن اللقاء بين الرئيس عباس والأمير القطري سيبحث ملفات فلسطينية داخلية وخارجية هامة، أبرزها المصالحة مع حركة "حماس"، والخطوات الدولية التي تنوي السلطة اتخاذها ضد "إسرائيل"، في المحاكم الدولية ومجلس الأمن، وكذلك المبادر الفرنسية.

وتوقع القيادي الفتحاوي، أن يعقد لقاء في الدوحة بين الرئيس عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، لبحث ملفات هامة متعلقة بالمصالحة الداخلية بين "فتح وحماس"، وسبل دعم تحركاتها نحو تحقيق الوحدة الوطنية.

وكان عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" د. موسى أبو مرزوق، أكد أن هناك فرصة في شهر رمضان، خلال الاجتماع المرتقب مع حركة "فتح" لطي صفحة الانقسام وإنهاء كافة المشاكل العالقة وترسيخ المصالحة. ودعا أبو مرزوق، الرئيس عباس إلى قرارات جريئة تُنهي مرحلة الخلاف وتحيل الاتفاقات التي تم التوصل إليها إلى سياسة على الأرض.

وعقدت فتح وحماس عدة اجتماعات في الدوحة لإنجاز المصالحة، حيث بدأت بشكل سري وبعيدا عن الإعلام في كانون أول/ديسمبر 2015، وكُشف عنها في 17 كانون ثاني/يناير، لكنها توقفت لاحقاً ويجري الحديث حالياً عن استئنافها.

وترتبط المصالحة الفلسطينية الداخلية بملفات عدة، وهي تشكيل حكومة وحدة وطنية تُحضر لانتخابات رئاسية وتشريعية، ومجلس وطني بعد 6 شهور من تشكيلها، وتحقيق المصالحة المجتمعية، وتطوير منظمة التحرير عبر اجتماع الإطار القيادي للمنظمة.

وفد حركة المقاومة الشعبية يجتمع مع المسؤولين المصريين

أمد/ القاهرة : 8\6\2016

اجتمع وفد حركة المقاومة الشعبية في فلسطين برئاسة الأمين العام للحركة الشيخ أبوقاسم دغمش، مع المسؤولين المصريين وذلك في العاصمة المصرية القاهرة.

واستعرض الطرفان آخر التطورات على الساحة الفلسطينية خصوصا فيما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس.

وأكد الأمين العام للمقاومة الشعبية. على مضاعفة الجهود المصرية مع فتح وحماس لتنفيذ ما تم التوقيع عليه في القاهرة، والالتزام بما جاء ببنود الاتفاق.

من جانبهم أكد المسؤولون المصريون على استعدادهم لمواصلة الرعاية المصرية للمصالحة الفلسطينية في ظل جدية الطرفين لانتهاء الانقسام.

وجدد أبوقاسم ترحيبه بالجهود المصرية المبذولة لتخفيف المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وبحث الطرفان الاوضاع في قطاع غزة. حيث أبدى المسؤولون المصريون اهتماما لتقديم مزيد من التسهيلات بما في ذلك فتح معبر رفح.

ووضع الشيخ أبوقاسم الاشقاء المصريين في صورة الانتهاكات الصهيونية بحق المسجد الاقصى ، واستمرار الاستيطان في الضفة الغربية.. واعتقال الصيادين وتشديد الحصار المفروض على غزة.



قالت مصادر سياسية مصرية، إن وفداً من حركة "فتح" (حركة التحرير الوطني الفلسطيني)، يزور القاهرة للاتفاق بشأن الخطوط العريضة للتجهيز للقاء الفصائل الفلسطينية بالعاصمة المصرية قريباً، لبحث المصالحة الداخلية.

وأوضحت المصادر ذاتها، أن الوفد يتأهله القيادي بالحركة صخر بسيسو، ولعي قمبرجي، إذ اجتمعوا مع مسؤولين بجهاز المخابرات المصرية الذي يشرف على المشاورات مع الفصائل الفلسطينية من أجل اتخاذ خطوة نحو إنهاء الانقسام الفلسطيني وإتمام المصالحة الداخلية بين حركتي "فتح" و"حماس".

وأضافت مصادر "العربي الجديد"، أنه من المقرر دعوة الفصائل الفلسطينية لاجتماع موسع بالقاهرة عقب عيد الفطر، مشيرةً إلى أن المشاورات الأولية مع وفود الفصائل التي استقبلتها القاهرة، أخيراً "تدعو للتفاوض".

وكان جهاز المخابرات المصري، استقبل أخيراً وفداً من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الأسبوع الماضي، وناقشوا بحسب بيان للجبهة، عقب اللقاء، ضرورة الحفاظ على دور منظمة التحرير الفلسطينية كمنجز أساسي للشعب الفلسطيني وملف إعادة الإعمار ومعبّر رفح والأوضاع الصعبة في قطاع غزة، مع تأكيد استعادة الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الفلسطيني.

كما استقبلت القاهرة، نهاية مايو الماضي، وفداً من حركة "الجهاد الإسلامي" بقيادة أمينها العام رمضان شلح، ضم نائبه زياد نخالة، إذ التقوا رئيس جهاز المخابرات المصري، خالد فوزي، وناقشوا ملف المصالحة، بالإضافة إلى مبادرة الرئيس، عبدالفتاح السيسي، التي أطلقها خلال افتتاحه أحد مشاريع الطاقة بمحافظة سوهاج، ودعا خلالها إلى تجديد مسار مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

من جانبه قال عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، موسى أبو مرزوق، إنه "ليس هناك أي عقبات أمام المصالحة وإقرارها، إلا أنها تحتاج إلى جرأة في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه".

وأوضح أبو مرزوق، في تصريحات صحافية، أن كل القضايا المتعلقة بالمصالحة تم التوصل فيها إلى توافق، مضيفاً أنه بالنسبة لتشكيل الحكومة ليس هناك من خلاف حول الطرح، سوى أمرين، الأول: "برنامجها. وثانياً، موقفنا وموقف الفصائل واحد، أن وثيقة الوفاق تصلح لأن تكون برنامجاً للحكومة".

"رأي اليوم" تكشف: المسؤولون المصريون لم يناقشوا بعمق ملف المصالحة مع الفصائل الفلسطينية وعقد الإطار المؤقت للمنظمة وقدموا وعد غير ملزم بفتح معبر رفح ثلاث أيام شهرياً.. والنقاش تركز على مبادرة السيسي للسلام

رام الله - خاص - "رأي اليوم": 8\6\2016

بخلاف ما كان متوقعا، لم تركز المباحثات التي أجراها كبار المسؤولين في جهاز المخابرات المصرية، مع عدد من الفصائل الفلسطينية على ملف المصالحة الداخلية وإمكانية عقد لقاءات فلسطينية شاملة تشمل عقد اجتماع للإطار القيادي المؤقت، حيث كشف من مصادر خاصة أن مصر استغلت الحوارات التي بدأتها مع الفصائل لمناقشة إمكانية إطلاق مبادرة مصرية للسلام، مستندة إلى خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي قبل أيام.

ومن مصادر مطلعة علمت "رأي اليوم" أن المسؤولين في المخابرات المصرية لم يركزوا كثيرا على ملف المصالحة، رغم استضافتهم لثلاث فصائل فلسطينية خلال الأيام الماضية هي حركة الجهاد الإسلامي والتنظيمان اليساريان الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وأن بحث المصالحة جاء في سياق اللقاءات دون أن يحصل على القسم الأكبر من البحث على غرار المرات السابقة، وأن التركيز كان بشكل رئيسي على خطاب السيسي الأخير حول إمكانية إطلاق مبادرة سلام جديدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ما ذكرته المصادر المطلعة أكدت أن مصر كانت تهدف من خلال تلك اللقاءات استكشاف آراء الفصائل قبل أن تعلن مصر عن توجهها ورؤيتها لحل الصراع، خاصة وأنها تريد إجماع فلسطيني على حل الصراع، كما ورد في خطاب السيسي.

وكان الرئيس المصري قال خلال افتتاح محطة طاقة في أحد المدن المصرية قبل أكثر من أسبوعين "أقول للفلسطينيين وحدوا مختلف الفصائل وتحقيق مصالحة حقيقية وسريعة ومصر مستعدة للعب دور لوضع باخلاص ومسؤولية فرصة حقيقية لتسوية القضية التي طالبت"، وقال أيضا ان هناك حاليا فرصة حقيقية لإقامة سلام حقيقي وامن واستقرار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ما علمته "رأي اليوم" أيضا من مصادرها أن المسؤولين المصريين في ظل إلهام قادة الفصائل على ضرورة إنهاء معاناة المسافرين من سكان غزة عبر معبر رفح البري المغلق بأوامر مصرية، وعدوا قادة الفصائل بأن يتم تطبيق نظام يقوم على فتح المعبر بشكل غير منتظم لثلاثة إلى أربعة أيام كل شهر، تحدد حسب الحالة الأمنية في منطقة سيناء، بدلا من فتحه لهذه الأيام مرة كل ثلاثة أشهر كما كان في الماضي.

وبما يدل على ذلك قال رباح مهنا وهو عضو وفد الجبهة الشعبية الذي التقى المسؤولين المصريين أن مصر أبدت استعدادها لاحتضان لقاءات المصالحة بين حماس وفتح وبناء على اتفاق القاهرة.

وقال ان المصريين قالوا لهم أن أي لقاءات في هذا الملف ستكون جدية وحقيقية، ويجب أن يتوفر هذا الشرط لدى الأطراف الفلسطينية، ولكن حين تحدث عن موعد هذه اللقاءات قال ان الجانب المصري أبلغ بأن تحديدها مرهون بالجانب الفلسطيني، مضيفا "أي أن يتفقوا على عقد لقاءات ومن ثم يتم التنسيق مع الجانب المصري على موعد رسمي"، وهو ما يدل على أن مصر لم تحدد مواعيد، كما في السابق، لاستئناف الحوار أو عقد اجتماع للإطار المؤقت للمنظمة كما كانت العادة.

وعندما تحدث القيادي الجبهة الشعبية عن باقي الملفات التي نوقشت كمعبر رفح وزيادة الطاقة الكهربائية لخط غزة الواصل من الجانب المصري، قال ان هذه الملفات لم يعط المسؤولين المصريين ردود أخيرة وأنه لم يتم الاتفاق على شيء، وأنه سيبحث ذلك في جولة قادمة.

وفي الملف السياسي، أكد أن الشعبية أوضحت للمصريين رفضها للمبادرة الفرنسية للسلام، ومبادرة السيسي الخاصة بتحقيق تسوية بين الجانبين.

هذا وسيعقد وفد الجبهة الشعبية مع مسؤولي حركة حماس برئاسة موسى أبو مرزوق لقاء بعد انتهاء زيارة القاهرة الحالية في بيروت، لإطلاعهم على نتائج اللقاءات وما جرى بحثه مع الجانب المصري في إطار تحسين علاقات حماس بمصر خاصة في قطاع غزة، قبل أن يبدأ وفد حماس بزيارة القاهرة قريبا حسب الدعوة المصرية.

وقد بحث أبو مرزوق مع الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي عبد الله شلح الذي كان أول من وصل القاهرة آخر مستجدات القضية الفلسطينية.



وناقش أبو مرزوق خلال لقائه شلح بحضور نائب الأخير زياد نخالة وعدد من قادة الحركة، بشكل معمق ملف المصالحة الوطنية وانتفاضة القدس، وسبل رفع الحصار عن قطاع غزة ومشاريع التسوية المطروحة، ودور الأمة العربية والإسلامية في دعم القضية الفلسطينية.

وأكد الجانبان تفعيل التواصل والتنسيق بين فصائل المقاومة الفلسطينية كافة، وخصوصًا بين حركتي حماس والجهاد في فلسطين وخارجها، لحماية القضية الفلسطينية من مشاريع التصفية، وآخرها المبادرة الفرنسية المرفوضة.

وطالبا بإجراء حوار فلسطيني شامل لترتيب البيت الفلسطيني، وإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية، ووضع استراتيجية وطنية واحدة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

تم بحمد الله

*



مركز
AZA

للدراستات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies